

Distr.
GENERAL

A/52/221
7 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٣٠ من القائمة الأوليّة*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل إلى سعادتكم الإعلان الصادر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن حركة بلدان عدم
الانحياز، وأن أطلب إليكم تعميم نص هذا الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند
٣٠ من القائمة الأوليّة.

(توقيع) خوليو لوندونيو باريديس
السفير، الممثل الدائم
رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز

المرفق

إعلان صادر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن حركة بلدان عدم الانحياز

اطلعت حركة بلدان عدم الانحياز بقلق على الإجراءات الجديدة التي يجري بحثها في كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية والتي تهدف إلى تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ٣٥ عاماً، في انتهاك للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وفي تجاهل للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مرارا في هذا الشأن والتي تعبر عن مشاعر الغالبية العظمى من المجتمع الدولي.

وقد أعربت حركة بلدان عدم الانحياز في مناسبات عديدة عن رفضها لهذه السياسة الموجهة ضد أحد أعضائها، وللصكوك التشريعية التي تدعمها، ولا سيما لقانون هيلمز - بيرتون الذي لا تتجاوز آثاره الاختصاص المحلي فقط وإنما تنتهك أيضا سيادة جميع الدول.

وترفض حركة بلدان عدم الانحياز اليوم هذه الإجراءات الجديدة، التي تعتبرها ضارة بالمجتمع الدولي ككل وبتحسين التفاهم بين الدول.

وفي هذا الصدد، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد القرار الذي اتخذته وزراء خارجية الحركة في نيودلهي، في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والذي يدعو، في جملة أمور، "حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء التدابير والإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تضعها ضد كوبا، والتي علاوة على كونها من جانب واحد ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولمبدأ حسن الجوار، فإنها تتسبب في خسائر مادية وأضرار اقتصادية جسيمة"، ويطلب بـ "التقيد الصارم بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١"، علاوة على إعرابه عن "القلق العميق إزاء التشريع الجديد الذي اعتمده كونغرس الولايات المتحدة والذي من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الحصار ضد كوبا وإلى توسيع طابعه الذي يتجاوز الاختصاص المحلي".
